Ashur Journal of Legal and Political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 2(No.4), 690-708 (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The Importance of the Public Budget from Economic and Social Perspectives and Its Impact on Iraqi and Egyptian Society: A Comparative Study"

Wissam Dries Fateen [1], Mustafa Shaker Hussein [1]

[1] University of Misan- College of Pharmacy, Wisamidres@uomisan.edu.iq

[2] University of Misan- Legal Affairs Department, mustafa.shakir@stu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received: 5 Oct 2025
Accepted: 25 Oct 2025
Published: 1 Dec 2025

KEYWORDS:
General budget; economic and social aspects; impact on society; Iraq; Egypt..

ABSTRACT

The general budget represents a cornerstone of modern economic management, serving as the primary instrument through which the state organizes its resources and directs public expenditures to achieve sustainable economic growth and social equilibrium. This study examines the economic and social significance of the general budget and evaluates its impact on Iraqi and Egyptian society, within a comparative framework of the financial experiences of the two countries, both of which possess relatively advanced fiscal systems.

The analysis demonstrates that the general budget fulfills multiple essential functions: it facilitates the allocation of resources in accordance with development priorities, serves as a mechanism for promoting social justice through income redistribution, and operates as a legislative and supervisory tool that ensures transparency and accountability in public financial management. The study further reveals that Iraq's budget continues to confront structural challenges, including an excessive dependence on oil revenues, limited economic diversification, and volatile fiscal policies amid recurring economic and political crises. These issues have adversely affected social stability and the provision of public services.

By contrast, Egypt has managed to consolidate a more resilient fiscal framework. Key factors contributing to its relative success include long-term financial planning, adherence to the principle of expenditure efficiency, and the expansion of non-oil revenue sources. These measures have enabled more stable and equitable development.

The study concludes that reforming Iraq's general budget system requires the adoption of prudent fiscal policies grounded in strategic planning, income diversification, enhanced transparency, and strengthened parliamentary and judicial oversight. Such reforms are essential to balance the economic dimension—encompassing growth and stability—with the social dimension—encompassing justice and equal opportunities. Consequently, the general budget transcends its role as a mere accounting instrument, representing instead a foundational pillar for establishing the modern state and achieving sustainable development in both Iraqi and Egyptian contexts..

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
ISSN:3005-3269 , المجلد الثاني (العدد الرابع)، 690-708: (2025)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

أهمية الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأثر استخدامها في المجتمع العراقي والمصري (دراسة مقارنة)

م.م. وسام دريس فتين [1] ، م.م. مصطفى شاكر حسين [2]

[1] جامعة ميسان – كلية الصيدلة، **Wisamidres@uomisan.edu.iq**

[2] **جامعة ميسان – قسم الشؤون القانونية، mustafa.shakir@stu.edu.iq**

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام: 5 اكتوبر 2025
تاريخ القبول: 25 اكتوبر 2025
تاريخ النشر: 1 ديسمبر 2025

الكلمات المفتاحية
الموازنة العامة؛ الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ اثر استخدامها؛ المجتمع العراقي والمصري.

الملخص

يُعدّ موضوع الموازنة العامة من القضايا الجوهرية في الاقتصاد الحديث، إذ تمثل الأداة الرئيسة التي تعتمدها الدولة في إدارة مواردها وتوجيه نفقاتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعي. وقد تناول هذا البحث أهمية الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وأثر استخدامها في المجتمع العراقي والمصري ضمن إطار دراسة مقارنة بين التجارب المالية في العراق ومصر كونها من الدول ذات الأنظمة المالية المتقدمة.

تبيّن من خلال الدراسة أن الموازنة العامة تؤدي وظائف متعددة، فهي وسيلة لتخصيص الموارد وفق أولويات التنمية، وأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخول، فضلاً عن كونها أداة رقابية وتشريعية تضمن الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام. كما كشفت النتائج أن الموازنة العراقية ما تزال تواجه تحديات بنيوية أبرزها : الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في العراق والسياحة في مصر، وضعف التنويع الاقتصادي، وتذبذب السياسات المالية في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية، مما انعكس سلباً على الاستقرار الاجتماعي ومستوى الخدمات العامة.

لذا عند المقارنة مع دولة مصر التي نجحت في ترسيخ قواعدها المالية والاقتصادية، تبيّن أن التخطيط المالي طويل الأمد، واعتماد مبدأ كفاءة الإنفاق في مواردها، وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية من الزراعة والتجارة، وهي من أبرز العوامل التي ساعدت دولة مصر على تحقيق تنمية أكثر استقراراً وعدالة.

إن إصلاح نظام الموازنة العامة في العراق يتطلب تبني سياسات اقتصادية واجتماعية رشيدة ترتكز على التخطيط الاستراتيجي، تنويع مصادر الدخل، تعزيز الشفافية، وتفعيل الرقابة البرلمانية والقضائية، بما يضمن تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي المتمثل في النمو والاستقرار، والبعد الاجتماعي المتمثل في العدالة وتكافؤ الفرص. وبذلك، فإن الموازنة العامة ليست مجرد أداة محاسبية، وإنما هي ركيزة أساسية لإرساء مقومات الدولة الحديثة وتحقيق التنمية المستدامة سواء في المجتمع العراقي أو المجتمع المصري .

© 2024, This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

تُعد الموازنة العامة في الدولة أداة قانونية أساسية تنظم العلاقة بين السلطات الحكومية المختلفة والمجتمع، وتعد الركيزة التي تُبنى عليها السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فضلًا عن تأثيرها في النشاط والنمو الاقتصادي[1]، فهي ليست مجرد أرقام مالية، بل تمثل انعكاسًا عمليًا لإستراتيجية الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان الاستقرار الاجتماعي، وتلبية الاحتياجات العامة للمواطنين. كما أن الموازنة العامة تمثل أداة رقابية وقانونية تمكّن الدولة من ضبط الإنفاق العام وفق القوانين والأنظمة المرعية، بما يحقق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

ويلاحظ في السياق العراقي والمصري أن الموازنات العامة كانت غالبًا ضخمة نتيجة ما يتمتع به البلد من موارد طبيعية هائلة، وهو ما يتيح للحكومة وضع برامج ومخصصات مالية شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، فإن سوء استخدام الموازنة، أو عدم الالتزام بالتخصيصات المقررة قانونًا، يؤدي إلى اختلالات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر سلبًا على المواطنين، وخصوصًا على الفئات الأكثر ضعفًا. ومن الناحية القانونية، تُعد الموازنة العامة جزءًا من السياسة المالية للدولة، ويترتب عليها التزامات واضحة على الجهات الحكومية في إدارة الأموال العامة وفق القانون، وذلك لضمان استخدام الموارد بطريقة عادلة وفعالة، وتحقيق الأهداف العامة للدولة. ومن أهم وظائف الموازنة العامة: تنظيم الإنفاق الحكومي، توفير الرقابة القانونية والمالية على استخدام الأموال العامة، دعم استقرار الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع المنصف للموارد المالية.

أهمية البحث

تكتسب الموازنة العامة أهمية متزايدة سوار في دولة العراق أو دولة مصر، كونها أداة رئيسية لتنفيذ السياسات العامة وتحقيق أهداف الدولة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية أوالسياسية. ومن الناحية السياسية، تعد الموازنة العامة أداة رقابية قوية، إذ تُعرض سنويًا على المجالس النيابية لتمكينها من متابعة تنفيذها وضمان شفافية استخدام الموارد العامة. وتزداد أهمية الموازنة الاقتصادية والاجتماعية مع اتساع دور الدولة في إعادة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة من المجتمع من خلال الإيرادات والنفقات العامة.

كما أن الموازنة العامة قد تشهد سنويًا حالة من العجز أو الفائض، ويُعرف عجز الموازنة بأنه تجاوز النفقات العامة للإيرادات العامة، بينما يحدث فائض الموازنة عندما تتجاوز الإيرادات العامة النفقات العامة في سنة معينة، وعندما تتساوى الإيرادات مع النفقات تتحقق الموازنة المتوازنة.

اشكالية البحث

تتمحور اشكالية البحث حول مجموعة من التساؤلات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وهي:

1. ما أبرز السلبيات وأوجه القصور التي تعانيها الموازنة العامة في العراق ومصر؟
2. هل ينعكس استخدام الموازنة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي والمصري؟
3. هل يمكن للمدخل المقترح أن يتجاوز أوجه القصور في الموازنة الحالية؟

1- حسن عبد الكريم سلوم، ومحمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2007، ص95.

4. ما أثر المدخل المقترح على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العراقي والمصري؟

منهجية الدراسة

سيكون منهج بحثنا المتبع في هذا الموضوع هو منهج الدراسة المقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري ولاسيما ضمن نصوص القوانين التي تدخل ضمن هذه الدراسة وبيان اراء الفقهاء بشأنها وعرضها وصفياً ومناقشتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على الموازنة العامة المطبقة حاليًا وأثر استخدامها في المجتمع العراقي والمصري.
2. دراسة أهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم أثرها على المجتمع العراقي والمصري.
3. التعرف على أنواع الاتجاهات المعاصرة للموازنة العامة وشرح كل نوع منها.
4. تقديم مدخل مقترح لتطوير الموازنة العامة بما يسهم في معالجة السلبيات وتحقيق أهداف الدولة.

فروض البحث

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول السلبيات وأوجه القصور التي تعانيها الموازنة العامة في العراق ومصر، أهمها ضعف الأداء العام والانفاق غير الفعال.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العراقي.

الدراسات السابقة

((إشكالية الموازنة العامة في ظل التشريع العراقي)) تناولت الدراسات السابقة موضوع الموازنة العامة من جوانب مختلفة، أبرزها الاتجاهات والتغيرات التي تطرأ عليها، وظاهرة الفساد المالي والإداري، وأساليب الإنفاق المالي والبحث عن مصادر تمويل بديلة بعيدًا عن النفط[1].

وقد لوحظ أن هذه الدراسات لم تتناول تطور الموازنة العامة في العراق بما يتوافق مع الاتجاهات المعاصرة، ولم توضح أثرها القانوني والاجتماعي والاقتصادي بشكل كافٍ، مما دفع الباحث إلى معالجة هذا الموضوع لتقديم حلول واقعية تساهم في تطوير إدارة الموازنة العامة وتحقيق أهداف الدولة والمجتمع.

هيكلية البحث

جاءت هيكلة البحث على مبحثين رئيسيين، يتفرع عن كل منهما مطلبان، وذلك على النحو الآتي:

- المبحث الأول: الموازنة العامة ودورها الاقتصادي والاجتماعي.
  - المطلب الأول: الموازنة والدور الاقتصادي والاجتماعي في العراق ومصر.
  - المطلب الثاني: الاقتصاد المختلط واتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة في العراق ومصر.
- المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة وأبعادها التطبيقية.

1- د. سلمان حسين عبد الله وسناء أحمد ياسين إشكالية الموازنة العامة في ظل التشريع العراقي، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (22)، العدد (87)، 2016م.

- المطلب الأول: السمات المالية للموازنة العامة في العراق ومصر وأثرها على التنمية.
- المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة وعملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي، ودمج التوازن المالي في التوازن الاقتصادي (دراسة تطبيقية عملية).

المبحث الأول: الموازنة العامة ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

تُعدّ الموازنة العامة الأداة المالية الأبرز التي تجسد تدخل الدولة في إدارة الشأن الاقتصادي والاجتماعي، إذ تتجاوز وظيفتها التقليدية المتمثلة في حصر الإيرادات والنفقات إلى كونها وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وضمان العدالة الاجتماعية. ومن خلال الموازنة تسعى الدولة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وتوجيه الموارد بما ينسجم مع مقتضيات المصلحة العامة، الأمر الذي يعكس الدور المتنامي للسلطة المالية في ضبط التوازن بين حاجات المجتمع الاقتصادية ومتطلبات العدالة الاجتماعية[1]، وهذا ما ينطبق على كلا من الدولتين العراق ومصر.

المطلب الأول: الموازنة والدور الاقتصادي والاجتماعي في العراق ومصر.

تُعَدّ الموازنة العامة الركيزة الأساسية التي تُجسّد تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعد وظيفتها مقتصرة على تسجيل الإيرادات والنفقات، بل غدت أداةً دستورية وقانونية لصياغة السياسات الاقتصادية وتوجيه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ففي العراق، ارتبطت الموازنة العامة على نحوٍ وثيق بالطبيعة الريعية لاقتصاده، حيث شكّلت العائدات النفطية المصدر الأبرز لتمويل النفقات العامة، وهو ما جعل الموازنة تُستخدم أداةً لإدارة الثروة النفطية وضبط التوازنات المالية.

أما في مصر، فقد اكتسبت الموازنة أهمية متميزة في سياق التحولات الاقتصادية التي عرفتها منذ سبعينيات القرن الماضي، لاسيما بعد انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وبرامج الإصلاح المالي والإداري، فأصبحت الموازنة وسيلة لتحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح الهيكلي وحاجات العدالة الاجتماعية.[2].

لقد كان للمنهج الكلاسيكي الذي هيمن على الفكر الاقتصادي قبل أزمة الكساد العظيم (1929–1933) أثر واضح في تحجيم دور الموازنة العامة في البلدين؛ إذ اقتصر دورها على تغطية النفقات الضرورية للأمن والدفاع وتشييد المرافق العامة، بينما تُرك المجال واسعًا للقطاع الخاص ليقود عملية النمو والتنمية. غير أنّ الأزمة المالية العالمية وما خلّفته من تداعيات، أدّت إلى إعادة النظر في حدود وظيفة الدولة، فبرزت الحاجة الماسّة إلى تدخلها المباشر في الحياة الاقتصادية.

وقد انعكس هذا التحول على كلٍّ من العراق ومصر؛ ففي العراق تجلّى التدخل من خلال الاعتماد شبه الكلي على الموازنة العامة لضبط الإنفاق العام وتوزيع الإيرادات النفطية بما يخدم الاستقرار المالي

1- د. علي مجيد العكيلي، تأخر اقرار الموازنة العامة للدولة وأثرها على مبدأ الأمن القانوني، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد (47/2)، 2020م.

2- د. محمد عوض رضوان، الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية شرح القانون رقم (53) لسنة 1973 وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، ط1، دار النهضة العربية، 2009، ص 123.

والاجتماعي، بينما في مصر جاء التدخل في صورة سياسات إصلاحية هدفت إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، مع استمرار الدولة في تمويل الخدمات الأساسية وتوجيه الدعم للفئات الاجتماعية الأضعف.[1]

غير أنّ التطورات اللاحقة في بنية الأنظمة الاقتصادية والصناعية – ولا سيما عقب أزمة الكساد العظيم – قد أفرزت واقعًا مغايرًا، إذ أثبتت التجربة العملية الحاجة الماسّة إلى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي. وقد كان للأفكار الكينزية أثر بالغ في إعادة صياغة دور الموازنة العامة، لتغدو أداةً ذات وظيفة اقتصادية بالدرجة الأولى، دون أن يعني ذلك هيمنة مطلقة للقطاع العام، وإنما إقرار بدور متوازن بين تدخل الدولة ومساهمة القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية.

لم يكن المقصود من دور الدولة الاقتصادي – في المراحل اللاحقة لانهيار النموذج الاشتراكي المركزي كما في تجربة الاتحاد السوفيتي السابق أو بعض النماذج الاقتصادية الشمولية – أن تحل الدولة محل القطاع الخاص أو أن تفرض هيمنة كاملة على الأنشطة الاقتصادية، وإنما أن تُسخّر إمكاناتها الاقتصادية لدعم القطاع الخاص وتمكينه من بناء سوق إنتاجي قادر على زيادة الاستثمارات وتحقيق استدامة النمو والتنمية، مع خلق المزيد من فرص العمل وتوفير الوظائف، ضمن إطار الأنشطة الإنتاجية التي تنهض بها الأطر المؤسسية للشركات، بقصد تعزيز الإنتاج الوطني وتنويعه، ورفع مستويات القدرة التنافسية في الأسواق.

وقد شهد النظام الاقتصادي العالمي صراعًا بين مسارين متعارضين: المسار الذي يقوده القطاع الخاص على أساس الحرية الاقتصادية وآلية السوق، والمسار الذي يقوده القطاع العام استنادًا إلى مبدأ إشباع الحاجات العامة وآلية التخطيط المركزي. وقد سعى كلٌّ من المسارين إلى إثبات جدارته في إدارة الموارد الاقتصادية وتخصيصها على نحوٍ يحقق الرفاه الاجتماعي. ومن هنا برز نموذجان متقابلان: النموذج الرأسمالي التقليدي الحر، والنموذج الاشتراكي التقليدي المركزي. فالنموذج الاشتراكي، كما طُبق في الاتحاد السوفيتي السابق، اتسم بالمركزية الشديدة التي لم تفسح المجال للأنشطة الاقتصادية الخاصة، مما أدى إلى كبح المبادرات الفردية وإهدار عناصر الكفاءة الكامنة في نشاط القطاع الخاص. في المقابل، فإن الرأسمالية التقليدية المتشددة التي حاولت تقليص الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة[2]، والتمسك المطلق بمبدأ الحرية الاقتصادية، قد أسفرت بدورها عن مشكلات متعددة ناجمة عن فشل السوق في تلبية بعض الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في الدول النامية التي كانت وما تزال بأمسّ الحاجة إلى تدخل الدولة لدعم القطاع الخاص، وتوفير الخدمات العامة، وإقامة الاستثمارات في البنى التحتية، إلى جانب تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الإنتاج[3].

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين، تراجعت حدّة هذا الصراع، وحلّ محلّه منطق الحوار ولغة المصالح الاقتصادية، متقدمًا على منطق الصراعات الأيديولوجية التي ميّزت حقبة الحرب الباردة. وضمن هذا السياق، تعزّزت القناعة بأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في توفير ما يُعرف بالسلع العامة(Public Goods) ، ومعالجة حالات فشل السوق في بعض المجالات الاستثمارية ذات المنافع الاجتماعية المرتفعة، في الوقت الذي برهنت فيه آليات السوق على قدرتها في مجالات أخرى تتطلب الكفاءة والإبداع وإزالة التشوهات السعرية. وهكذا برز نموذج جديد يقوم على

1- زهراء هشام القزاز، أحمد محمود الربيعي، النظام القانوني للإعتماد المالي، (دراسة مقارنة) ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مجلد (1)، عدد: (9)، 2023. https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i9.278

2- د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة ، العاتك لصناعة الكتاب، طمنقحة 2007،ص 102.

3- د. محمد عوض رضوان، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، ط1، دار النهضة العربية،2009، ص27.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ليُشكّل خيارًا ثالثًا تتبناه غالبية دول العالم في صياغة سياساتها الاقتصادية المعاصرة، بما يراعي ظروفها الخاصة واحتياجاتها التنموية.

وقد أصبح من الممكن توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، غير أنّ هذا التوزيع ظل مرهونًا بقدرة الدولة على التدخل الاقتصادي وفق معايير السوق التجارية. ويستند هذا التوجه إلى أن ملكية الدولة للسلع والخدمات العامة تمثل في جوهرها منافع اجتماعية، في حين أن ممارسة الدولة للنشاط الاقتصادي لا ينبغي أن تفضي إلى إزاحة القطاع الخاص عن أنشطة اقتصادية أساسية. ويُلاحظ أن الخلط بين ملكية المشروع وإدارته قد أدى إلى تكريس تصور خاطئ مفاده أن من يملك المشروع هو من يديره بالضرورة، بينما أفرزت الاقتصادات الرأسمالية الحديثة واقعًا مغايرًا، إذ توسّع نطاق الشركات المساهمة التي يفصل فيها بين ملكية الأسهم وإدارة المشروع، بحيث يباشر المديرون مهامهم دون أن يكونوا بالضرورة مالكين.

ويرى الباحث، إن الموازنة العامة في العراق ومصر لم تعد مجرد وثيقة مالية تقنية، وإنما أصبحت تمثل أداة سياسية واقتصادية واجتماعية، تُعبر عن الفلسفة الاقتصادية للدولة وتوجّهها نحو إرساء التوازن بين مقتضيات الكفاءة الإنتاجية ومتطلبات العدالة الاجتماعية. وقد أسهم هذا الدور المزدوج في ترسيخ قناعة لدى صانعي السياسات العامة في البلدين بأن الموازنة العامة تمثل الإطار الأمثل لمعالجة حالات فشل السوق، وضمان تمويل السلع والخدمات العامة، وتكريس التنمية الشاملة، كلٌّ وفق ظروفه الخاصة واحتياجاته التنموية.

المطلب الثاني: الاقتصاد المختلط واتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة في العراق ومصر.

أفضى التوجه الحديث نحو الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى بروز ما يُعرف بـ الاقتصاد المختلط، وهو النظام الذي يوازن بين تدخل الدولة وآليات السوق، ويُعدّ أكثر انسجامًا مع حاجات التنمية في الدول النامية. وقد تبنّت العديد من الدول هذا النمط الاقتصادي من خلال إنشاء صناديق سيادية ومؤسسات استثمارية حكومية، إلى جانب اعتماد آليات الشراكة مع القطاع الخاص (Public-Private Partnership – PPP)أو صيغ البناء والتشغيل والتحويل(Build-Operate-Transfer – BOT) ، الأمر الذي منح الموازنة العامة بعدًا استثماريًا إلى جانب بعدها المالي التقليدي. وفي هذا السياق، برزت تجارب متميزة في كلٍّ من العراق ومصر، حيث وظّفت الدولة أدوات الاقتصاد المختلط لتعزيز التنمية الشاملة، وإن كان بدرجات متفاوتة تبعًا لخصوصية كل تجربة.

ففي العراق، جاء اعتماد الاقتصاد المختلط استجابة لطبيعة الاقتصاد الريعي القائم على النفط، إذ سعت الدولة إلى دمج الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والمشروعات الكبرى مع مساهمات القطاع الخاص، إلا أن غلبة العائدات النفطية على الإيرادات العامة جعلت الموازنة أكثر انحيازًا إلى تمويل النفقات التشغيلية والإنفاق الاستهلاكي، على حساب المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد. ومع ذلك، فقد أوجد العراق شراكات صناعية وتجارية مختلطة، بهدف تقليل الضغط عن الموازنة وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وإن ظل هذا الدور محدودًا نسبيًا بفعل القيود الإدارية والتشريعية[1]، (Build-Operate-Transfer – BOT)، في إطار مسار تنموي معاصر قائم على آليات السوق، بما يعزز الدور الاستثماري للموارد النفطية والموازنة العامة في هذه الدول، ويدعم مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

1- http://etext.library.adelaide.edu.au/k/keynes/john_maynard/k44g/k44g.html

أما مصر، فقد تبنّت الاقتصاد المختلط بصورة أوضح ضمن إطار الإصلاحات الاقتصادية منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث انتهجت سياسة الانفتاح الاقتصادي وتوسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع الحفاظ على ملكية الدولة للقطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والنقل. وقد مكّن هذا النهج الموازنة العامة من أن تكون أداة مزدوجة: فمن جهة، تُموّل الخدمات الأساسية ودعم الفئات الهشة؛ ومن جهة أخرى، تُوجّه النفقات العامة لتمويل مشروعات استثمارية كبرى في البنية الأساسية، بما يفتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي[1].

ويمثل الاقتصاد المختلط صيغة وسطية بين الاقتصاد المخطط مركزياً والاقتصاد الحر القائم على السوق، وهو ما جعله ملائمًا للواقعين العراقي والمصري. فمن أبرز سماته التي تتجلى في البلدين[2]، وقد أسهم نموذج الاقتصاد المختلط في إيجاد حلول مناسبة للتعارض بين الدولة والقطاع الخاص، ومن أبرز سماته:

1. تعدد أساليب السوق بما يتناسب مع الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة، مع الجمع بين التخطيط والتوجيه من جهة، ومرونة السوق من جهة أخرى.
2. التعايش بين الملكية العامة والخاصة لوسائل الإنتاج، بما يتيح تعبئة الموارد على نحو أكثر كفاءة.
3. تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية، خصوصًا في القطاعات الإنتاجية والصناعية، من خلال الحوافز الاستثمارية والضمانات القانونية.
4. تطوير الشراكات الاقتصادية عبر آليات حديثة كالمشاريع المشتركة أو عقودBOT ، بما يسهم في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.
5. تجربة المشاريع الصناعية المختلطة التي مثّلت ميدانًا لتكامل رأس المال العام مع خبرة القطاع الخاص، سواء في العراق أو مصر، وإن تفاوتت من حيث النتائج والفاعلية.

إن حتمية وجود دور اقتصادي واجتماعي للدولة في ظل التطورات الاقتصادية المعاصرة قد أعطت زخماً لوظائفها الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الموازنة العامة، ليس فقط من حيث حجم الأموال المخصصة، بل من حيث ما تنتجه هذه التخصيصات من مخرجات ومنجزات تنموية حقيقية خالية من الهدر والفساد. وفي الدول النفطية، أصبحت الموازنة العامة تعكس مدى تأثير النفط على الموارد الاقتصادية الوطنية، سواء من حيث تعزيز استدامة هذه الموارد أو توجيهها نحو سياسات الرشادة الاقتصادية والاجتماعية وحوكمة الإيرادات والنفقات بما يخدم التنمية المستدامة ورفاه المجتمع[3].

ويرى الباحث، إن الموازنة العامة في كلا البلدين أصبحت تمثل الإطار القانوني والمؤسسي للاقتصاد المختلط، غير أن طبيعة الموارد وشكل الإدارة المالية أفرزت مسارين متباينين: مسار عراقي يغلب عليه الطابع الريعي، ومسار مصري أكثر تنوعًا وتوازنًا، وهو ما يعكس خصوصية التجربة التنموية لكل منهما.

المبحث الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة وأبعادها التطبيقية

1- م.م. محمد عريبي ياسر، شفافية الموازنة العامة في العراق للمدة (2010-2017) - دراسة مقارنة. (2022) .(مجلة الإدارة والاقتصاد)، مجلد (1)، عدد: (122) لسنة 2019.

2- د. فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت – لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 2003، ص321.

3- الحسني، زهير، توظيف الموازنة العامة لسنة 2021 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد: 95، 2022.

إن الموازنة العامة لم تعد مجرد بيان مالي سنوي، بل أصبحت وثيقة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة، يتوقف عليها حسن أداء الدولة في تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي. ومن خلال دراسة السمات المالية للموازنات العامة في دولة العراق ومصر، يمكن الوقوف على مدى فاعلية أدواتها في تحقيق التنمية، والكشف عن الإشكاليات التي تحد من مضامينها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يبرز أهمية البحث في آليات الدمج بين التوازن المالي والتوازن الاقتصادي في إطار دراسة تطبيقية عملية.

المطلب الأول: السمات المالية للموازنة العامة في العراق ومصر وأثرها على التنمية.

لقد تجاوزت الموازنة العامة في العصر الحديث حدود كونها مجرد وثيقة مالية سنوية، لتصبح أداة اقتصادية واجتماعية وسياسية متكاملة، يُقاس من خلالها كفاءة الدولة في إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين الاستقرار المالي والرفاه الاجتماعي والتنمية المستدامة[1]، وتتيح دراسة السمات المالية للموازنة في كلٍّ من العراق ومصر الكشف عن مدى فاعلية التخصيصات المالية في تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، وكذلك التعرف على الإشكاليات التي قد تحدّ من تأثير هذه التخصيصات على التنمية الفعلية. في العراق، برزت سمات واضحة في الموازنات العامة خلال العقدين الماضيين، تمثلت في تصاعد حجم التخصيصات المالية مقابل ضعف المنجزات التنموية. فقد ارتفعت الاعتمادات المالية بشكل كبير خلال فترات ازدهار أسعار النفط، وهو ما جعل الموازنة تعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، بينما بقي الربط بين التخصيصات المالية والمخرجات الاقتصادية والاجتماعية محدودًا. وأدى هذا إلى التركيز على العجز المخطط، أي وضع مخصصات مالية أعلى من الإيرادات المتوقعة كإجراء احترازي، دون استثمار الفوائض المالية في مشاريع إنتاجية تزيد من تنويع مصادر الدخل وتعزز الاستدامة المالية. كما شكّلت النفقات التشغيلية والرواتب الجزء الأكبر من الموازنة، نتيجة التضخم في الجهاز الإداري، بما قلّل من الموارد المخصصة للاستثمارات الإنتاجية والمشروعات التنموية الفعلية، وأضعف دور الموازنة في خلق فرص العمل وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

أما في مصر، فقد أخذت الموازنة العامة بعدًا أكثر تنوعًا وتوازنًا بين الاستقرار المالي والأهداف التنموية، خاصة مع إدراج إصلاحات هيكلية وسياسات خصخصة جزئية، ما جعلها أداة لتوجيه الموارد نحو مشروعات استثمارية منتجة، وتعزيز البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. على سبيل المثال، بلغ حجم موازنة السنة المالية 2025/2024 نحو 6.4 تريليونات جنيه، مع إيرادات متوقعة بحوالي 5.05 تريليونات جنيه، مستهدفة تحقيق فائض أولي بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض العجز إلى أقل من 6%، مما يعكس حرص الدولة على ضبط الإنفاق وتعظيم أثر الموازنة التنموي والاجتماعي.
الأمر الذي أظهر عددًا من السمات الجوهرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التصاعد المستمر في حجم التخصيصات المالية مقابل ضعف المنجزات التنموية، فقد ارتفعت هذه التخصيصات من 3010451000 ترليون دينار عام 2004 إلى 00515621681 ترليون دينار عام 2002، ووصلت إلى ذروتها في موازنة عام 2002 بقيمة 02814341608 ترليون دينار، في مرحلة ازدهار أسعار النفط التي تجاوزت 130 دولارًا للبرميل، قبل أن تؤدي صدمات انخفاض الأسعار في نهاية 2004 إلى الإشارة إلى مدى ارتباط التخصيصات المالية بإيرادات النفط ومدى التركيز على الاعتبارات المالية في تخصيص النفقات الحكومية، مقارنة بالأهداف التنموية الفعلية. وقد جعل هذا

1- عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص78.

التضخم في التخصيصات المالية الموازنة مجرد وثيقة للإيرادات والمصروفات المالية، بعيدًا عن مضمونها التنموي والاجتماعي[1].

2. ضعف استثمار الفوائض الماليةعلى الرغم من بلوغ الإيرادات النفطية مستويات مرتفعة، لم يتم توظيف نسبة محددة منها في مشاريع استثمارية تزيد من الإيرادات العامة وتنوع مصادر الدخل والثروة، حيث توسعت الموازنات المالية دون مراعاة القدرة الاستيعابية لتنفيذ هذه التخصيصات أو الاعتبارات المتعلقة بجودة ونوعية النفقات الحكومية، وهو ما انعكس على ضعف الأثر التنموي والاقتصادي لهذه الموازنات، وجعلها مجرد مستودع لصرف الأموال دون خلق مشاريع تنموية حقيقية.
3. التركيز على العجز الافتراضي المخطط اعتمدت الموازنات على مفهوم العجز المخطط، أي توسيع حجم التخصيصات المالية فوق حصيلة الإيرادات المخططة، كإجراء احترازي لمواجهة احتمالات انخفاض الإيرادات. ورغم أن هذا المبدأ متبع في العراق ومصر وبعض دول العالم، إلا أن الإفراط في التركيز عليه شجع على التوسع في المصروفات ضمن الموازنات السنوية، حيث تجاوزت خدمات الدين وفوائده مستويات عالية، بما يزيد العبء المالي على الموازنة.
4. الفروقات بين العجز الفعلي والفائض المالي الفعلي أظهرت البيانات بين 2002 و2004 أن العجز المالي الفعلي كان محدودًا ومختصرا، بينما سجلت بعض السنوات فائضًا ماليًا ناتجًا عن تفوق الإيرادات الفعلية على المصروفات الفعلية، وهو ما يعكس ضعف التحكم الفعلي في النفقات مقابل العجز المخطط. وقد أدى هذا إلى زيادة الديون الحكومية، سواء الداخلية أو الخارجية، لتعويض الفجوات الناتجة عن العجز المخطط.
5. اتساع حجم النفقات التشغيلية شكلت النفقات التشغيلية الجارية الجزء الأكبر من الموازنات السنوية، ولا سيما الرواتب والأجور، بسبب الترهل في الجهاز الإداري الحكومي، والتضخم في أعداد الموظفين والعاملين، وهو ما قلّص نسبة الموارد المخصصة للاستثمارات الإنتاجية، وأثر على دور الموازنة في دعم التنمية الاقتصادية والحد من البطالة، بما يعكس ضعف فعالية السياسات الاقتصادية.
6. ضعف العلاقة بين التخصيصات المالية والمنجزات التنموية اعتمدت الموازنات العراقية على مبادئ الرواتب والنفقات المالية، مع تجاهل الربط بين التخصيصات والمنجزات الفعلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تحرص بعض الدول على تطوير كفاءة موازناتها وزيادة فعاليتها من خلال ربط التخصيصات المالية بالمخرجات التنموية[2]، اعتمادًا على حوكمة وضبط إجراءات الإدارة المالية، واستخدام أدوات مثل موازنات الظل (Shadow Budget)التي تتضمن خططًا استثمارية للمشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تتطلب تدخل الحكومة.
7. توجه نحو الموازنات الحديثة لجأت العديد من الدول إلى استخدام موازنات البرامج والأداء والموازنة الصفرية، كونها أكثر حوكمة وأكثر قدرة على ربط مدخلات الموازنة من التخصيصات المالية بمخرجاتها من المشاريع والمنافع الاجتماعية ذات الجدوى التنموية، بما يتناسب مع حجم الأموال المصروفة.

ومع كل ما سبق، يبقى الأهم ليس نوع الموازنة فحسب، بل مدى سلامة وانضباط بيئة النفقات الحكومية وأعمال التنفيذ، وخلوها من الهدر والفساد، إذ أن نتائج الموازنة ومخرجاتها التنموية والاجتماعية مرتبطة بالأساليب والآليات التي يتم من خلالها التصرف في التخصيصات المالية، سواء

1- محمد عوض رضوان، ظاهرة التضخم واثرها السلبي على حياة الناس دراسة مقارنة عن حالتين المصرية والاماراتية، دار النهضة العربية، 2009، ص43.

2- د. مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة دراسة مقارنة، بيروت، ط4، 2004، ص128.

أكانت تتعلق بالنفقات التشغيلية الجارية، أم بالنفقات الاستثمارية المرتبطة بتنفيذ المشاريع وفق دراسات جدوى ومعايير اقتصادية دقيقة[1].

وبعد تناول الموازنة العامة للعراق، يمكن إجراء مقارنة مع موازنة مصر للعام المالي 2025/2024، مع التركيز على أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين في مجالات التخصيصات المالية، العجز المخطط، النفقة التشغيلية، والإنفاق الاستثماري.

1- **حجم الموازنة والعجز المخطط**

شهدت الموازنات الاتحادية العراقية تصاعدًا مستمرًا في حجم التخصيصات المالية، مع انخفاض في حصيلة المنجزات التنموية. كما تم التركيز على مفهوم "العجز الافتراضي المخطط" دون استثمار الفوائض المالية في مجالات تنموية. اما في مصر تم إقرار موازنة السنة المالية 2025/2024 بحجم إنفاق يبلغ 6.4 تريليونات جنيه (حوالي 135.4 مليار دولار) وإيرادات متوقعة بحجم 5.05 تريليونات جنيه (حوالي 106.9 مليارات دولار)[2]، تستهدف الحكومة تحقيق فائض أولي بنسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مع العمل على خفض عجز الموازنة إلى أقل من 6 %[3].

2- **النفقة التشغيلية والرواتب**

تُظهر البيانات أن النفقة التشغيلية، خاصة الرواتب والأجور، تشكل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي، مما يشير إلى ترهل في الجهاز الإداري الحكومي، لذا نرى في دولة العراق ومصر تخصص الموازنة العامة جزءًا كبيرًا من الإنفاق للبرامج الاجتماعية، مثل دعم محدودي الدخل والإسكان الاجتماعي، مع التركيز على تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين.

3- **الإنفاق الاستثماري والمشروعات التنموية**

تُظهر الموازنات العراقية اتساعًا في النفقة التشغيلية على حساب الإنفاق الاستثماري، مما يحد من القدرة على تنفيذ مشروعات تنموية فعّالة، اما الحكومة المصرية فقد تولي اهتمامًا كبيرًا بالإنفاق الاستثماري، خاصة في مشروعات البنية التحتية والتنمية الريفية، مثل مبادرة "حياة كريمة"، التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية.

4- **الشفافية والمشاركة المجتمعية**

تُظهر الموازنات العراقية نقصًا في الشفافية والمشاركة المجتمعية، مما يؤثر سلبًا على فعالية الإنفاق الحكومي، كما تعتمد الحكومة المصرية على مبادرات مثل بعض التطبيقات التي تعزز الشفافية والمشاركة المجتمعية، مما يسهم في تحسين فعالية تنفيذ المشروعات التنموية والاقتصادية[4].

خلاصة المقارنة

1- زينة سمير هاشم، التناسب في اتخاذ القرارات الإدارية في ضوء نظرية الموازنة بين المنافع والاضرار (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات المقارنة، مجلد 1، العدد (9)، 2023. مجلد 1 عدد 9 (2023): مجلد 1 عدد 9 (2023)، https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i9.284

2- https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i12 ، ياسمين محمد حنون، الإطار القانوني لصلاحية مجلس النواب في تعديل ورفض مشروع قانون الموازنة العامة (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مجلد (1)، عدد:(12)، 2025.

3- د. ايهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة دراسات، القاهرة، المجلد (13)، العدد (2)،2012، ص7.

4- انظر المادة (26) من قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 (المعدل).

العنصر	العراق	مصر
حجم الموازنة	تصاعد مستمر دون تحقيق منجزات تنموية فعّالة	6.4تريليونات جنيه مع استهداف فائض أولي
العجز المخطط	عجز افتراضي دون استثمار الفوائض	خفض العجز إلى أقل من 6% من الناتج المحلي
النفقة التشغيلية	تشكل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي	تركيز على البرامج الاجتماعية والتنموية
الإنفاق الاستثماري	محدود ويعاني من نقص الفعالية	اهتمام كبير بالبنية التحتية والتنمية الريفية
الشفافية والمشاركة	نقص في الشفافية والمشاركة المجتمعية	تعزيز الشفافية من خلال مبادرة "شارك"

تُظهر هذه المقارنة أن مصر تسعى إلى تحقيق توازن بين الإنفاق التشغيلي والاستثماري[1]، مع التركيز على الشفافية والمشاركة المجتمعية، مما يعزز فعالية موازنتها العامة. بالمقابل، يواجه العراق تحديات في تحقيق هذا التوازن، مما يؤثر على فعالية موازنته العامة[2].

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة وعملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي، ودمج التوازن المالي في التوازن الاقتصادي (دراسة تطبيقية عملية).

تكتسب الموازنة العامة للدولة أهمية متزايدة نتيجة لتوسع دور الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تعد مجرد أداة مالية لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، بل أصبحت وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحفيز التنمية الاقتصادية، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية. وتركز الموازنة الحديثة على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، من خلال:

الهوية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة العامة

تزداد أهمية الموازنة العامة كلما توسع نطاق تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد والمجتمع، إذ تُعد أداة محورية لتحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة، سواء عبر استخدام الضرائب أو توجيه النفقات العامة. وقد أخذت اهتمامات الموازنة المعاصرة تتسع بشكل ملحوظ مقارنة بالمراحل السابقة، حيث لم تعد تقتصر على الحفاظ على التوازن المالي السنوي، بل أصبحت تسعى لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وزيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى المعيشة.

إن الدول ذات الاقتصاد المخطط، يزداد دور الموازنة بشكل كبير لارتباطها الوثيق بخطط الدولة الاقتصادية، حيث تُصبح جزءًا لا يتجزأ من الخطة المالية العامة وأبرز أدوات تنفيذها. وعلى النقيض، اتسمت النظرية الكلاسيكية بعدم تدخل الدولة إلا بحدود ضيقة، متأثرة بمذهب الحرية الفردية الذي ازدهر في ظل الاقتصاد الحر، فكانت الموازنة في هذه المرحلة تهدف إلى تحقيق توازن الإيرادات والنفقات العامة، ورفضت فكرة العجز المالي[3].

إن تطور الدولة الحديثة، توسع دور الموازنة لتصبح أداة رئيسية للسياسة المالية، تستهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واسعة، متداخلة ومتكاملة مع الخطة المالية العامة للدولة. ولم يعد التوازن

1- محمد عوض رضوان، ظاهرة التضخم واثرها السلبي على حياة الناس دراسة مقارنة عن حالتين المصرية والاماراتية، دار النهضة العربية، 2009، ص63.

2- نور شدهان عداي، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الاصلاح الاقتصادي بالعراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، ص5.

3- د. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2007، ص220.

المالي السنوي هو الهدف الأسمى، بل أصبح التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدخل الوطني بأسره محور اهتمام السلطة، بما يعكس التدخل المستمر في دولة مصر وبمختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي[1].

المزايا الاقتصادية والاجتماعية للموازنة

يشكل الدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للموازنة ضرورة حتمية، إذ تتجاوز الموازنة حدود الأداة المالية لتصبح جزءًا من السياسة العامة للدولة. وعندما تتجاوز أعباء المالية العامة ثلث الدخل القومي في العديد من الدول، يصبح التدخل المالي والاجتماعي للدولة ضرورة ملحة، لضمان توزيع الموارد وتحقيق التوازن بين مختلف طبقات المجتمع.

وقد أفرزت هذه المتطلبات ظهور توجه جديد في دراسة عناصر المالية العامة، يحتل فيه موقع الصدارة دور الموازنة والموارد المالية المختلفة في تمويل النشاط الاقتصادي الوطني، وتحليل تأثيرها وتأثرها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة. فلا تقتصر الموازنة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات[2]، بل أصبحت أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان العدالة في توزيع الدخل والثروات.

الدمج بين التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي

يتمثل التحدي الرئيس في تحقيق التوازن المالي ضمن الموازنة، والذي يُترجم بدوره إلى توازن اقتصادي عام، يرفع من كفاءة الاستثمار العام ويزيد الناتج القومي، ويؤثر إيجابًا على معدلات الادخار والاستهلاك في المجتمع. ومن الضروري دمج هذا التوازن مع التوازن الاجتماعي العام، لضمان العدالة في توزيع الثروات والدخول بين المواطنين، والحد من التفاوت الاجتماعي الذي قد يؤدي إلى الصراع الطبقي ويضعف الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وتختلف سياسات الدول في تحقيق هذا التوازن تبعًا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، فبعض الدول تسعى إلى معادلة الدخول من خلال فرض معدلات ضرائب تصاعدية تمتص الفائض من دخل الأفراد ذوي الثروات العالية، وتحويله إلى برامج تنموية وخدمية للفئات الأقل دخلًا. بينما تسعى دول أخرى إلى تكافؤ الفرص، مع الإقرار بالتفاوت الاجتماعي المبرر بعوامل موضوعية، مثل اختلاف إنتاجية العمل والموارد المتاحة لكل فرد، مع التأكيد على أن المكانة الاجتماعية يجب أن تستمد من كفاءة الفرد الذاتية، لا من الظروف الخارجية المتفاوتة.

وتتجلى أهمية الموازنة العامة في قدرتها على صياغة برامج إصلاحية تقلل الفوارق الطبقية، وتعمل على دمج الفئات الاجتماعية المهمشة ضمن النشاط الاقتصادي، عبر توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للمجتمع.

الدراسة التطبيقية: تحليل العينة والإحصاءات

تعتبر الموازنة العامة أداة محورية للدولة لتحقيق **التوازن الاقتصادي والاجتماعي**، وضمان **الاستخدام الأمثل للموارد المالية**، إضافة إلى تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. وتهدف هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل خصائص موظفي شعبة الموازنة في عدد من الوزارات والإدارات

1- د. زياد أحمد بهاء الدين، الأزمات الاقتصادية في مصر المخرج والحلول المتاحة، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2016، ص10.

2- نزار كاظم صباح، اريج عبد الزهرة تايه، قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية ، ص11.

التابعة لها، واستكشاف مدى تأثير الموازنة العامة على الأداء الاقتصادي والاجتماعي، باستخدام أدوات إحصائية دقيقة، بما يوفر قاعدة علمية لاتخاذ القرارات المالية والسياسية[1].

مجتمع الدراسة وعينة البحث

شكل مجتمع الدراسة الموظفين العاملين في شعبة الموازنة للوزارات والإدارات المعنية، الذين يتعاملون مباشرة مع الموازنة العامة للدولة. تم اختيار العينة العشوائية وفق نموذج Moser ، واستبعدت 23 استمارة غير مكتملة، ليصبح حجم العينة النهائية 157 استمارة صالحة للتحليل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على برنامج SPSS الإصدار 34، وشملت أدوات التحليل:

1. الإحصاء الوصفي: لتحليل خصائص أفراد العينة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، العنوان الوظيفي، سنوات الخدمة، والتخصص العلمي).
2. الإحصاء الاستدلالي: لاختبار صحة الفروض باستخدام اختبار t-test للعينة الواحدة ونموذج الانحدار الخطي البسيط.

الإحصاء الوصفي لخصائص العينة

1- الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ذكر	12	81.6%	1.18	1.38
أنثى	29	18.4%		
المجموع	157	100%		

2- العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 31 سنة	11	% 7	3.00	0.41
31–40سنة	122	77.7%		
41–50سنة	21	13.4%		
50سنة فأكثر	4	2.5%		
المجموع	157	100%		

3- المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بكالوريوس	65	41.4%	3.40	0.38
دبلوم عالي	5	3.2%		
ماجستير	44	28%		

1- د. مصطفى السعيد، الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر ، 1981.

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دكتوراه	43	27.4%		

4- العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
موظف	51	34%	1.71	1.11
موظف إداري	11	5.4%		
معاون مدير	25	14.3%		
مدير	21	12.2%		
أخرى	51	34%		

5- سنوات الخدمة

عدد السنوات	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5	12	6.8%	3.18	0.64
5–11	22	13.6%		
11–21	112	74.1%		
21فأكثر	11	5.4%		

6- التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
محاسبة	134	84.1%	1.21	1.73
إدارة أعمال	4	2.7%		
اقتصاد	1	0.6%		
علوم مالية ومصرفية	9	6.1%		
أخرى	11	7.1%		

الإحصاء الاستدلالي لاختبار الفروض

الفرضية الأولى: وجود فروق في آراء العينة حول السلبيات في الموازنة العامة

المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	t-test	p-value
2.28	0.432	0.025	25.425	0.000

الاستنتاج :تم رفض الفرضية الصفرية، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام وأداء الموازنة.

الفرضية الثانية: أثر أهمية الموازنة العامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط:

المتغير	قيمةB	الخطأ المعياري
الناحية الاقتصادية	0.060	0.334
الناحية الاجتماعية	0.106	0.062

- معامل الارتباط R=0.654R = 0.654R=0.654
- معامل التحديد R2=0.438R^2 = 0.438R2=0.438
- قيمة F المحسوبة = 512.008 عند مستوى دلالة 0.000

الاستنتاج: توجد علاقة معنوية إيجابية بين أوجه الموازنة العامة وأهميتها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث يفسر النموذج 42% من التغيرات الاقتصادية، مما يعكس أثر الموازنة على الأداء العام للدولة والمجتمع.

النتائج

استناداً إلى التحليل الإحصائي والبيانات الميدانية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود فروق معنوية في تقييم الموازنة العامة بالعراق :أظهرت استجابات العينة أن الموازنة العامة تعاني من عدد من السلبيات، أبرزها ضعف التحكم في الإنفاق العام وقيود الأداء، مما يؤثر على كفاءة استخدام الموارد المالية.
2. تأثير أوجه الموازنة العامة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية :أظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة معنوية بين عناصر الموازنة العامة وأهميتها في تعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتحكم الموازنة والأدوات المالية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وتساهم في دمجها.
3. فعالية موازنة البرامج والأداء :أظهر تحليل البيانات أن اعتماد موازنة البرامج والأداء يزيد من كفاءة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، ويعزز قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
4. دور الدولة في تحقيق الدمج والتوازن :تبين أن أجهزة الدولة المعاصرة – الاقتصادية والمالية والإدارية – تعمل بشكل منظم على تحقيق التوازن والتطوير المستدام، بما يتيح لها التحكم في الأهداف الاجتماعية وامتصاص البطالة.
5. تحسين مستوى المعيشة وتنشيط الاقتصاد المحلي :أظهرت الدراسة أن الموازنة العامة تسهم في رفع مستوى المعيشة، وتحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز الاستثمارات والصناعة الوطنية بما يتناسب مع الإمكانات المالية الضخمة المتاحة.

التوصيات

في ضوء النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1. اعتماد موازنة البرامج والأداء في إعداد الموازنة العامة للعراق، لما لها من أثر في زيادة كفاءة التخطيط والتنفيذ.
2. تدريب الموظفين على طرق إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء من خلال الدورات وورش العمل المتخصصة.
3. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، خاصة في الدول التي نفذت موازنة البرامج والأداء مثل مصر، لمواكبة التطورات المستقبلية وتعزيز فعالية السياسات المالية.
4. تطبيق الدراسة على عينات إضافية لتعزيز موثوقية النتائج.

5. تطوير استراتيجية واضحة للدمج الاقتصادي والاجتماعي تتضمن أهداف تنمية اجتماعية متسقة مع أهداف الموازنة السنوية.
6. تعزيز التنسيق بين الدوائر المعنية في وزارة التخطيط ووزارة المالية، ورفع مستوى التعاون لتحقيق التكامل والشراكة الفاعلة في إعداد الموازنة.
7. بناء جسور تواصل مع الجمهور عبر وسائل الإعلام والندوات المتخصصة، لضمان فهم توجهات السياسات المالية وتمكين المشاركة المجتمعية الفاعلة.

المصادر

اولًا / الكتب

1. د. محمد عوض رضوان، الموازنة العامة في جمهورية مصر العربية شرح القانون رقم (53) لسنة 1973 وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، ط1، دار النهضة العربية، 2009، ص 123.
2. د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي، القاهرة ، العاتك لصناعة الكتاب، طمنقحة 2007.
3. د. محمد عوض رضوان، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، ط1، دار النهضة العربية،2009، ص27.
4. د. فوزي عطوي، المالية العامة- النظم الضريبية وموازنة الدولة، بيروت – لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 2003.
5. عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
6. محمد عوض رضوان، ظاهرة التضخم واثرها السلبي على حياة الناس دراسة مقارنة عن حالتين المصرية والاماراتية، دار النهضة العربية، 2009.
7. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، نور شدهان عداي، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الاصلاح الاقتصادي بالعراق.
8. د. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية – دراسة مقارنة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية، 2007.

ثانيًا / البحوث

1. حسن عبد الكريم سلوم، ومحمد خالد المهايني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية) ، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64، 2007.
2. د. سلمان حسين عبد الله وسناء أحمد ياسين إشكالية الموازنة العامة في ظل التشريع العراقي، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (22)، العدد (87)، 2016م.
3. د. علي مجيد العكيلي، تأخر اقرار الموازنة العامة للدولة وأثرها على مبدأ الأمن القانوني، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد (47/2)، 2020م.
4. الحسني، زهير، توظيف الموازنة العامة لسنة 2021 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد: 95، 2022.
5. نزار كاظم صباح، اريج عبد الزهرة تايه، قياس أثر مكونات الموازنة العامة في النمو الاقتصادي لحالة مصر باستخدام متجه تصحيح الخطأ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية.

ثالثًا / رسائل واطاريح

1. زهراء هشام القزاز، أحمد محمود الربيعي، النظام القانوني للإعتماد المالي، (دراسة مقارنة) ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مجلد (1)، عدد: (9)، 2023. https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i9.278

1- http://etext.library.adelaide.edu.au/k/keynes/john_maynard/k44g/k44g.html.

2. م.م. محمد عريبي ياسر، شفافية الموازنة العامة في العراق للمدة (2010-2017) - دراسة مقارنة. (2022) .(مجلة الإدارة والاقتصاد)، مجلد (1)، عدد: (122) لسنة 2019.
3. د. مهدي محفوظ، علم المالية العامة والتشريع المالي والضريبي الموازنة والنفقات والواردات والقروض العامة دراسة مقارنة، بيروت، ط4، 2004.

4. زينة سمير هاشم، التناسب في اتخاذ القرارات الإدارية في ضوء نظرية الموازنة بين المنافع والاضرار (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات المقارنة، مجلد 1، العدد (9)، 2023. مجلد 1 عدد 9 (2023): مجلد 1 عدد 9 (2023)، https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i9.284
5. ياسمين محمد حنون، الإطار القانوني لصلاحية مجلس النواب في تعديل ورفض مشروع قانون الموازنة العامة (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مجلد (1)، عدد:(12)، 2025. https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i12
6. د. ايهاب محمد يونس، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، مجلة دراسات، القاهرة، المجلد (13)، العدد (2)،2012.
7. د. مصطفى السعيد، الانفتاح الاقتصادي واستراتيجية الاعتماد على الذات ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة، دار المستقبل العربي للنشر ، 1981.
8. د. زياد أحمد بهاء الدين، الأزمات الاقتصادية في مصر المخرج والحلول المتاحة، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2016.

رابعًا / التشريعات

1. قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 (المعدل).

References

First: Books

1. Radhwan, Mohammed Awad. The General Budget in the Arab Republic of Egypt: Explanation of Law No. (53) of 1973 and its Amendments on the State General Budget. 1st ed., Dar al-Nahda al-Arabiya, 2009, p. 123.
2. Al-Janabi, Taher. Public Finance and Fiscal Legislation. Cairo: Al-Atik for Book Publishing, Revised Edition, 2007.
3. Radhwan, Mohammed Awad. The Philosophy of Program and Performance Budgeting in Addressing the Problems of Deficit and Public Debt in the State General Budget. 1st ed., Dar al-Nahda al-Arabiya, 2009, p. 27.
4. Atwi, Fawzi. Public Finance: Tax Systems and the State Budget. Beirut, Lebanon: Al-Halabi Legal Publications, 2003.
5. Qutaysh, Abdul Latif. The State Public Budget. Al-Halabi Legal Publications, 2009.
6. Radhwan, Mohammed Awad. The Phenomenon of Inflation and its Negative Impact on People's Lives: A Comparative Study of the Egyptian and Emirati Cases. Dar al-Nahda al-Arabiya, 2009.
7. Ministry of Finance – Economic Directorate – Tax Policy Department. Nour Shadhan Uday, Analysis of the Relationship between the Public Budget and Economic Growth in Light of the Foundations of Economic Reform in Iraq.
8. Abdel Azim, Hamdi. Fiscal and Monetary Policies: A Comparative Study. Alexandria: Al-Dar Al-Jamiah, 2007.

Second: Research Articles

1. Salloum, Hassan Abdul Kareem, and Mohammed Khaled Al-Mahayni. "The State General Budget between Preparation, Implementation, and Oversight: A Field Study of the Iraqi Budget." Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, No. 64, 2007.
2. Abdullah, Salman Hussein, and Sanaa Ahmed Yaseen. "The Problematic Nature of the General Budget under Iraqi Legislation." Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Vol. 22, No. 87, 2016.
3. Al-Akeeli, Ali Majid. "The Delay in Approving the State General Budget and its Impact on the Principle of Legal Certainty." Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Vol. 1, Issue 2/47, 2020.
4. Al-Hassani, Zuhair. "Employing the 2021 General Budget in Achieving Sustainable Development in Iraq." Journal of Political Sciences, No. 95, 2022.

5. Sabah, Nizar Kazem, and Areej Abdul Zahra Taeh. “Measuring the Impact of General Budget Components on Economic Growth in the Case of Egypt using the Vector Error Correction Model (VECM).” Journal of the College of Administration and Economics, University of Al-Qadisiyah.

Third: Theses and Dissertations

1. Al-Qazzaz, Zahraa Hisham, and Ahmed Mahmoud Al-Rubaie. “The Legal System of Financial Appropriations: A Comparative Study.” Misan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 9, 2023. DOI: https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i9.278 Also available at: http://etext.library.adelaide.edu.au/k/keynes/john_maynard/k44g/k44g.html
2. Mohammed Araibi Yasser (M.M.). Budget Transparency in Iraq for the Period (2010–2017): A Comparative Study. Journal of Administration and Economics, Vol. 1, No. 122, 2019.
3. Mahfouz, Mahdi. Public Finance, Fiscal and Tax Legislation: Budget, Expenditures, Revenues, and Public Loans – A Comparative Study. 4th ed., Beirut, 2004.
4. Zina Sameer Hashim. “Proportionality in Administrative Decision-Making in Light of the Theory of Balancing Benefits and Harms: A Comparative Study.” Misan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 9, 2023. DOI: https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i9.284
5. Yasmin Mohammed Hanoun. “The Legal Framework for the Parliament's Competence in Amending or Rejecting the Draft General Budget Law: A Comparative Study.” Misan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 12, 2025. DOI: https://doi.org/10.61266/mjcls.v1i12
6. Ihab Mohammed Younis. Towards a Vision for Diagnosing and Addressing the Public Budget Deficit in Egypt. Dirasat Journal, Cairo, Vol. 13, No. 2, 2012.
7. Mostafa Al-Saeed. Economic Openness and the Strategy of Self-Reliance. Proceedings of the Sixth Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, 1981.
8. Ziyad Ahmed Bahaa El-Din. Economic Crises in Egypt: The Way Out and Available Solutions. Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies, 2016.

Fourth: Legislation

1. Income Tax Law No. (113) of 1982 (as amended).